

عقب القوة التي أبدتها في مواجهة الحصار .. محافظ «المركزي» :

ثقة دولية في الاقتصاد القطري

نجحنا في احتواء تحديات الحصار منذ أشهره الأولى

احتمالاتنا المالية ضئمة .. وانخفاض كبير بالفروض المتعثره

«المركزي» اتخذ إجراءات استباقية لضمان سلامة النظام المالي نمو قوي للأصول المصرفية ومستويات سيولة وربحية مريحة



المركزي، يؤكد سلامة أوضاع البنوك الوطنية



محافظ مصرف قطر المركزي

«1.37» تريليون ريال إجمالي موجودات البنوك نهاية «2017»

البنوك الإسلامية تستحوذ

على «26%» من حجم أصول القطاع المصرفي

البنوك الإسلامية تستحوذ على «26%» من حجم أصول القطاع المصرفي

ومن ناحية أخرى وكشافة على قوة الاقتصاد القطري: سجلت موازنة قطر فائضاً بقيمة 1.042 مليار ريال، ما يوازي 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام الجاري، وياتت دولة قطر أكثر دولة خليجية مؤهلة لاستفادة من ارتفاع القيمة المضافة وأسعار النفط ومرشحة بقوة لتحقيق فائض مالي في ميزانية العام الجاري، وكذلك فخر فائض ميزان المدفوعات القطري بواقع 1.12 مليار ريال إلى مستوى 10.12 مليار ريال في الربع الأول من العام الجاري مقارنة مع مستوى بلغ نحو 9 مليارات ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي، علماً بأن ميزان المدفوعات يمثل مؤشراً اقتصادياً إيجابياً لرصد جميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وحقق الميزان التجاري (الذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والإيرادات) خلال النصف الأول من العام الجاري فائضاً بقيمة بلغت قيمتها 91 مليار ريال، ليصل ارتفاعاً بنسبة 41% على الفائض المحقق خلال النصف الأول من العام الماضي، وأعلن وزير الاقتصاد القطري عن ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال التي استحوذت على نحو 61% من إجمالي قيمة الصادرات وبنحو 89.5 مليار ريال، وبلغ إجمالي الإيرادات العامة مستوى 50.47 مليار ريال وهو أعلى أداء فضلي للإيرادات منذ فترة كبيرة خصوصاً عند مقارنة هذا المستوى مع 41.27 مليار ريال و32.59 مليار ريال و40.57 مليار ريال في كل من الربع الأخير والثالث والثاني من العام 2017 على التوالي.

القطري أمام الحصار وتوقعة استمرار تحقيقه لمعدلات نمو قياسية، فيما رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «مودير» نظرتها المستقبلية لقطر إلى مستقرة مع تثبيت التصنيف الائتماني للدولة عند مستوى (AA3)، مشيرة إلى أن قطر قادرة على مواجهة أية مخاطر محتملة بفضل احتياطياتها الضخمة وقوتها الاقتصادية، وقامت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية برفع نظرتها المستقبلية للدولة القطرية إلى مستقرة، مؤكدة تصنيف قطر السيادي على المدى الطويل عند درجة «AA-»، مرجحة أن تحقق قطر فائضاً بواقع 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 بالترافق مع توقعات بارتفاع الإنفاق الحكومي الراسمي على المشاريع والتنمية الكبرى.

المال العالمية بعد أن طرحت سندات مكونة من 3 شرائح بقيمة 12 مليار دولار أمريكي وهو أكبر إصدار للسندات في تاريخ دولة قطر، حيث حقق أعلى طيات اكتتاب في الأسواق الناشئة منذ بداية العام الجاري، وأعدت وزارة المالية بيان إجمالي اكتتاب بقيمة 52 مليار دولار، وهو ما يعكس متانة الوضع على السندات التي طرحتها دولة قطر بلغت على السندات للدولة وقوة اقتصادها والتوقعات المستقبلية المتحفرة حيث بلغت قيمة الشريحة الأولى من السندات 3 مليارات دولار لأجل 3 سنوات.

وأكدت وكالة ستاندر أند بورز العالمية S&P للتصنيف الائتماني السيادية لدولة قطر والمعامل المحلية والأجنبية على النحو التالي، مستوى (AA-) على المدى الطويل، و(A+) على المدى القصير، مؤكدة قوة الاقتصاد

الدولة، والمراقبة اليومية لمستويات السيولة والحواسيب النقدية بالبنوك المصرفية، وإجراء اختبارات الضغط بافتراض أسوأ السيناريوهات، والمراقبة الدقيقة لحركة السيولة والتعاملات في النقد الأجنبي، ووضع خطط طوارئ لمواجهة أي مخاطر محتملة. ويشير مساعدته إلى أن القطاع المصرفي نجح في العام 2017 وهو عام الحصار في تسجيل نمو قوي في الأصول مدعوماً بالطلب الائتماني المرتفع من القطاعين الحكومي والخاص، كما سجل القطاع أيضاً مستويات مريحة من السيولة والربحية في الوقت الذي تؤثر فيه البيانات المتاحة إلى أن البنوك الـ18 العاملة تحت إشراف «المركزي» (من بينها 7 فروع لبنوك أجنبية) شهدت ارتفاعاً في قوائم أصولها بنحو 8% في عام 2017، مع نمو الأرباح بنسبة 3.7% مقارنة بنهاية عام 2016.

وأشار مساعدته في حوار أجرته معه مجلة ذا بانكر التابعة لجمعة الفينانشال تايمز العالمية إلى أن الاقتصاد القطري أظهر قوة أمام الحصار، حتى أن صندوق النقد الدولي أكد أن قطر لديها ثاني أسرع اقتصاد نموًا لدول مجلس التعاون الخليجي الست في عام 2017، فيما نجح القطاع المصرفي في تجنب إصدارات البنوك المقترية من السندات ليعود الجهاز المصرفي إلى تسجيل أعماله كالعادة متجاوزاً الحصار ومستعيداً ثقة المستثمرين الدوليين لتكرس الثقة العالمية في الاقتصاد الوطني.

وبين مساعدته أن «المركزي» تحرك بسرعة واتخذ إجراءات استباقية لحماية القطاع المالي من التركيز بشكل رئيسي على القطاع المصرفي الذي يعتبر الدعامة الأساسية للقطاع المالي، خصوصاً أن الحصار كان مفاجئاً الأمر الذي استلزم معه التحرك بسرعة وفي هذا الإطار قام «المركزي» بعدد اجتماعات منتظمة مع مسؤولي المؤسسات المالية للوقوف على تطورات السيولة ومعالجة أية مشكلات متعلقة بها بشكل مباشر لضمان السلامة المالية في الجهاز المصرفي القطري.

وأضاف قائلاً: إلى جانب المعالجة الفورية لتحديات السيولة وإدارتها في القطاع المصرفي وقع «المركزي» جاهزته لدرء أية مخاطر محتملة فور بدء الحصار وياتت ذلك، فيما جمع البيانات من البنوك وأجريت اختبارات الضغط لمعرفة مدى قدرة النظام المصرفي على مواجهة سيناريوهات المخاطر المفاجئة وفي الوقت نفسه بقيت «حالة الطوارئ» التي شكلها «المركزي» في حجة انعقاد دائم دائم لضمان التحرك السريع لمواجهة أية مخاطر محتملة.

وفي أبريل 2018 أعلن مصرف قطر المركزي عن «نقطة الطوارئ» تتابع إجراءات سير العمل في البنوك للتحكم من الترتيبات المالية الدولية والتأكد على تنفيذها لتعظيم السيولة المتدفقة بنكافية رأس المال والسيولة، مشيراً إلى أنه يقوم بحزمة من الجهود لضمان سلامة الجهاز المصرفي أبرزها: عقد اجتماعات دورية مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك والمصارف العاملة في

كتب: سعيد صيب

أكد سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي أن أداء الاقتصاد القطري في مواجهة الحصار المفروض على دولة قطر منذ الخامس من يونيو 2017 كان لافتاً بفضل المرونة الكبرى التي أبدتها القطاع المصرفي تجاه تداعيات الحصار من جهة والاحتياطيات المالية الضخمة وانخفاض معدلات الفروض المتعثره من جهة أخرى، متابعاً «ثمة تحديات فرضها الحصار في أشهره الأولى على البنوك القطرية غير أن التدابير الحكومية والإجراءات التي اتخذها «المركزي» احتوت هذه التحديات وتطلبت عليها.

نتائج اختبارات الضغط

أظهرت بيانات اختبارات الضغط التي أجراها مصرف قطر المركزي على البنوك المحلية لتقييم قدرة القطاع المصرفي على تحمل سيناريوهات الضغط أن القطاع المصرفي مرر بما يكفي لاحتواء ومواجهة أية مخاطر محتملة في ظل انخفاض مستويات مخاطر السيولة بصورة ملحوظة في الوقت الذي تسجل فيه معدلات الفروض غير العاملة (المتعثره) مستويات دون 2% (1.57%) وهي المعدلات الأقل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، كما تحسنت معدلات كفاية رأس المال بصورة ملحوظة في 2017 لتترواح من مستوى بلغ 15.76% في 2016 إلى مستوى يبلغ 16.23% في 2017 وهو العام الذي شهد بدء الحصار الجائر المفروض على دولة قطر، مما يعكس التنفيذ الجيد الخطط لمصرف قطر المركزي لأفضل الممارسات الدولية.

وتشير بيانات مؤشر الاستقرار المصرفي إلى أن البنوك القطرية قدرة على مواجهة تدهور الائتماني، والتوقع، ومواسلة تقديم الائتماني للتغطية الاقتصادية في ظل ارتفاع نسبة الخصصات مقابل الفروض غير العاملة مما زاد من قدرة امتصاص الصدمات لدى البنوك. ومع ارتفاع رأس المال، تراجع نسبة صافي الفروض غير العاملة إلى رأس المال بصورة ملحوظة خلال 2017، وكذلك تحسنت معدلات الربحية الأخرى، وعلى سبيل المثال، تحسنت هامش الفائدة إلى

إجمالي الدخل، إلى جانب قياس كفاءة أفضل. وظلت تغطية الموجودات السائلة إلى المتطلبات غير المستقرة عند مستويات مريحة.

وفق البيانات ذاتها فقد سجل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك 13.87%، وبلغت خصصات صافي الفروض غير العاملة (المتعثره) إلى صافي الفروض غير العاملة مستوى 83.23% في 2017 (ارتفاعاً من مستوى يبلغ 79.88% في 2016 وهو يعني استمرار الإسهامات الجاهزة الإيجابية التي يتلقاها مصرف قطر المركزي للحد من الأضرار على مخاطر التغير وتوزيع الخصصات إلى ديون مدعومة وأخرى ديون مشكوك فيها، وخصصات الزامية كما أن حصة كبرى من الخصصات التي راكبتها البنوك تمثل خصصات تجريبية احترازية هدفها عملية مقارنة الإيرادات بتكلفة الحصول عليها يجب أن تتم دورياً وبانتظام، لما كان من أهم واجبات الإدارة المحافظة بكل الوسائل على رأس المال كأداة غير متقنص حدة أذى، لذلك لابد من تحديد تكلفة الحصول على الإيرادات بكل دقة، ويتم ذلك عن طريق تجنب الخصصات المالية.

تغطية اكتاب السندات الدولية بنحو «4» إلى «5» مرات يعكس قوة اقتصادنا